

ما حكاها المصنف أشد بليته بعض ما حكاها لأن التمسك بالعطف على عود يعاون أو على أنه
صدره لئلا يحذفوا أو على استنطاق الفرض ليس كذلك **قوله** وتيل هو لهما هي أي كثر
به في الشرح يعني أن خبران في قوله تعالى أن الذين كذبوا بالذكري ما هم هموا انظر من
المذكور والمحرور وفيه نظير لأن التمسك بعطفه أن الذين كذبوا بالذكري ما هم كذبوا به
والخبر عيب أن بيبه ما لا يبيده المبتدأ وقد خلف هذا فلا يستقيم الاعتبار بما في قوله
أن الذين كفروا كفرا بيضا وقد بقا لتعيينه الكذب عيب في الخبر والمخبر عنه ثم
يشترط ذلك فاستفاد ما لم يكن فاستنقذ من الاستفاد **قوله** هو عيب في الخبر في الخبر عيب خبر
المبتدأ فإنه لم يثبت فيه الخفض على الجوار **قوله** والذي ضربه عما يشبهه رضي الله عنه
خلال ذلك وتفتت مع عروة بن الزبير رضي الله عنه سقطت في صحيح البخاري هو ما روي
هشام بن عروة عن أبيه أنه قال قلت لعائشة أم المؤمنين ما أتيتك حديثا استرأيت
قوله فما كان الضم والمؤنة من شكاير الله فما حج البيت أو غير ذلك جرح عليه
أن يكون بما في عطف الجرح أن لا يطوف بها قالت عما يشبهه مما لو كان كما تقول لظننت
فلا جناح عليه أن لا يطوف بها إنما أتت هذه الآية في أنه صار كما أتوا يهودا لما
سأه حذو فديد وكانوا يخرجون أن يطوفوا بين الصفا والمروة فلما جاء الإسلام
سأوا رسول الله صلى الله عليه وسلم عن ذلك فأنزل الله تبارك وتعالى أن الضم
والمروة من شكاير الله فما حج البيت أو غير ذلك جرح عليه أن يطوف بها انتهى وفي
الكتاب أن كان على الضم اساق وعلى المروة نابله وهو صائم روي أنها كانت رجلا
وامرأة زنياً في الكعبة فحماجر من فوضما عليها ليجترها فاعطت المدة بعد من دون
الله فكانا هالما هدية إذا سعلوا سحوا فلما جاء الإسلام وكسرت الأوثان كره المسلمون
العطف بينهما لاجل فعلهما هيلة وإن لا يكون عليهم جناح في ذلك فرفع عنهم المشاح وفيه
التنبيه لأن في أن لا يكون عطف على أجل وتعليل ذلك إشارة إلى الطلاق بينهما لما عطف
أخبرين **قوله** وبه يتلوه من أشكال الظاهر في الآية محجج لنا وبلغ حاشية التيسر إلى
نظر الكلام لا يجوز أن يقال أن إمامنا محمد بن عبد الله أو منسدة ما جعلت مصدره كانت
في وقتها لما لم يمد يد من أو من التأييد المحذوف وظاهر أن المجرم هو لا يشترك لآتيه
وإن الأولى الواردة بعد ذلك معطوفة على لا تشركوا وفيه ارتكاب بعطف الطبعي على
الخطري وجعل المعنى في الواجبة المأمور بها محرمة فاحتجج إلى تكلفه جعل
لا يزيغ وعطف الأوامر على المحرمات باعتبار حرمة أضدادها ونقض الخبر تعيبي
الطلب وما جعل لا ذاتية ما حقيقة وقوع الصلة لأن المصدرية على ما هو الذي
لهم فلا تعلق بسببه غير سبب الجائز والخاص والجائز يكون الجائز في نفس الفعل
والخاص في واقع الفعل فلا يسبب إليه ههنا لأن زيادة الذاتية مما يتلوه
أحد ولم يرد في كلامه وإن جعلته أن منسدة على أن لنا هية والغامض بيان لتلاوه

المحرمة

المحرمة توجب أشكالاً أن أحدها أن عطفها هنا صراطاً على مستقيماً على أن لا تشركوا
مع أنه لا يحسن لعطفه على أن المنسدة مع الفعل وكما يشبه عطف على أو امر المأكوف على
الغامض فإنها لا تنصلح بها فالملافة المحرمات بالأوامر والاعتبار به يعني صاحب الكشاف
كون أن منسدة لأن فقط الأولى من على المذكوراته قرينة ظاهرة على أنها مرادة ولا يسئل
حسينه لي جعلها منسدة بزيه موضوعاً بالتي ما عرفت وأجاب عن أن شك الألف
بأن قوله وإن هذا صراط مستقيم ليس عطف على أن لا تشركوا بكونه تعديلاً لا تنصاع
متعلقاً بما تبعوه على حد قول اللام وجاز عود ضمير تبعوه إلى المقطوع لمتتبعه في المقطوع
تيل فعل هذا يكون أتبعوه عطف على لا تشركوا ويصير التندبر فأنها صراطاً على لانه
شنتيم وفيه جمع بين حرفي عطف على الواو والماء ليس بعينين فإن جعدنا الواو واشتقنا
أشترأيتنا قلنا ورواها ومع أنها عند تدبر الموصول فعلا بينهما ما عطف في الكلام مثل
وربك تكلم وآن المساجد فلا تدعو مع الله أحد فإن البيت المجمع البنية وسعت
زياً في اللغة فحذف الموصول متعلقاً بمحذوف والمذكور بالفا عطف عليه مثل عطف
فكره وأدعوا لله فلا تدعو مع الله وأثره فاتبوه وعن الأشكال الثاني بان عطف الأوامر
على الأوامر أو آتية بعد أن المتعلق لتلاوه المحرمات مع المقطوع بالماضوية لا يكون محرم
دلى على أن القيمة بأجمع الجندادها يعني أن الأوامر كما إذا كرت وقصدوا زياً التي هي
التي هي الأوامر حتى كأنه قيل مثل ما حرم أن لا تسبق إلى الأوامر ولا يتبعوا الكيل هو
التي تان ولا تشركوا القدر ولا تشركوا العهد ومثل هذا أن لم يجز بحسب الأفضل لمن ربما
يجوز بطريق العطف وإنما انصب بان لا تشركوا ببيكم معنى الرضا تشركوا في آيات عطف
الأوامر لأن لا تجعلها هية وإن المصدرية موصولة بالواو هي والأوامر على ما هت
تأخذتم التي **قوله** وتياولون قلة حفت تقدم الكلام من المم على هذه الآية
فأخذت تمام العطف إلا أنه لم يذكر هناك الوجه الأول **قوله** وليس صابة ونقر عيني
هنا صدرت بحجة أحب إلي من ليس المشقوق وقد تقدم الكلام عليه وحرف السلام
في الكلام هو **قوله** ولا ساق شيا هذا بعض نبيته وهو به أي ليس مدرجاً ما مضى
ولا ساق شيا إذا كان جابياً وقد تقدم الكلام عليه في العطف على التوق **قوله** وقد
مضى بعض شيا مضى ذلك فأوضح له بالثالث تيل الكلام على تعيين موضع التندبر
قال صاحب البحر ومضى كلام المخرشي أنه لو نصب كان مدرجاً تحت المستثنى
سنة وأذا رفع كان بدلاً والمبدل منه في تية الطرح قصاراً لما كانه تفرغ له لا ب
البدل على نبيته نكر الرفع فكأنه قيل قل لا يعلم الغيب إلا الله ولو أعرب من منحو
والغيبية في لحنه والألمه هو الفاعل الذي لا يعلم غيب من في المعواش والأرض إلا الله
أي الإلهيا العالمة التي تحدث في العالم وهم لا يعلمون محدثها أي يسبق علمهم بذلك
لأن حسناً **قوله** في ومن يربح عن ملة إبراهيم الأيمن سنه نفسه في الخبر